

الحياة
المصدر :
16174 العدد : 17-07-2007 التاريخ :
9 المسارسل : 2 الصفحات :

مجلس الوزراء يقر لجنة وطنية حكومية للسكان

السعودية تأمل بحل يضمن استقلال لبنان وتدعو الى الكف عن "التسويف" الإسرائيلي

مع عدد من رؤساء الدول والزعماء السياسيين، حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية وأكمل الملك عبدالله أن المملكة تسعى دوماً إلى تثبيت علاقاتها مع الدول الصديقة، والمفعى بكل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، والعمل على تحقيق التوافق والتفاهم والسلام في أرجاء العالم.

وأكمل المجلس إنشاء اتحاد طينة وحكومة ثقفي يشترؤون السكان، تنسق الألحان الوطنية للمسكان، من مهماتها إقرار السياسة السكانية وتحديد إداراتها بما يناسب مع السياسة العامة للدولة، واعتمادها وفقاً للإجراءات التقنية، ودمج إدارات السياسة السكانية وبرامجها في خطط التنمية والاستراتيجيات العامة للدولة، وتنسق الجهود بين الوزارات والجهوزيات المعنية بقضايا السكان ومتابعة التوصيات الخاصة بالقضايا السكانية المصادرية عن المفترضات الإقليمية والدولية، التي توافق عليها الدولة، وإيمانها في السياسات والبرامج السكانية الوطنية، وإنشاء قاعدة معلومات خاصة بالسكان.



الملك عبدالله يرأس جلسة مجلس الوزراء وإلى جانبه الأمير سلطان (واس)

الاستراتيجية للتطورات السياسية العدالة والمساواة والاطمئنان السلام يمكن في مبادرة السلام لجميع العراقيين، يؤدي إلى تأكيد في حوض البحر الأحمر، وعلى استقلال العراق كوحدة واحدة، ضرورة أن تحصل القوى الإقليمية متوجهة الصيف الفلسطيني»، ورأى في هذا الإقليم سرورياتها بعيداً أن «التطورات على الساحة العراقية ما يجري على الساحة السعودية وعلى الساحات السياسية الدولية من محاولات البيئة وذاته الفرق، في هذا الإقليم سرورياتها في ما يخص الناس العراقي، تزيد من جهد تنويع موقف الفرق، معرباً عن اشتغاله البالغ باستئصال المجلس في مستهل الجلسة، على جهود المصانة كل التوجهات على الأصول والقواعد والمشاورات السياسية بضمها المستور، وتحقق التي جرت طوال الأسبوع الماضي

■ جهة - «الحياة»

■ أعرب مجلس الوزراء السعودي خلال جلساته الأسبوعية التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في جهة أمس، عن أمله بأن يكون اجتماع الشخصيات اللبنانية في فرنسا «خطوة ملموسة في طريق حل سياسي يخدم لبنان استقلاله وقوته».

وأكمل المجلس أن «من المنطق واستقرارها بطلبان ووضع حد لاحتلال الإسرائيلي للأراضي القدس طيبة وال العربية، والتكميل عن استراتيجية التسويف الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وما تقم به من تغيير قسري الواقع العماش في ما يبقى من الأرضي الفلسطينية»، مشيراً إلى أن «سياسة الحكومة لن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف الذي سيطال الإسرائيليين قبل غيرهم، ويزيد من ابعاد المجتمعات العربية عن الدول التي تدعم هذه السياسات وتساندها وتصمد عنها».

وأوضح المجلس أن «طريق